مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٤٠**

الجمعة، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد خير
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيدة جيانغ هوا
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة موروكايته
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ الانزعاج والقلق من التدهور الشديد للحالة السياسية والأمنية والكارثة الإنسانية المتنامية في جنوب السودان نتيجة للخلاف السياسي الداخلي في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وللعنف المتواصل منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذي يتسبب فيه قادة البلد السياسيون والعسكريون، بما في ذلك ضد المدنيين.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي قبلته ووقعت عليه جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويؤكد أن الأعمال التي يقوم بها الرئيس سلفا كير، ونائب الرئيس سابقا، رياك مشار، لمواصلة السعي إلى حل عسكري لهذا النزاع غير مقبولة.

”ويوجه مجلس الأمن نداءً عاجلاً إلى الرئيس سلفا كير، ونائب الرئيس سابقا، رياك مشار، وإلى جميع الأطراف من أجل تنفيذ اتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان الذي وقعت عليه في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض)، والمشاركة بصورة كاملة وشاملة في محادثات السلام الجارية في أديس أبابا، واحترام التعهدات المقطوعة بإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية بحلول الموعد النهائي في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويناشد الأطراف بقوة في هذا الصدد أن تستكمل الترتيبات اللازمة دون مزيد من التأخير، ويعرب عن استعداده للنظر، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في جميع التدابير المناسبة، بما فيها فرض جزاءات محددة الهدف، ضد من يعملون على تقويض السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان، بمن فيهم أولئك الذين يعرقلون تنفيذ هذه الاتفاقات.

”ويدين مجلس الأمن بشدة ما يرد في التقارير من انتهاكات واعتداءات مستمرة في مجال حقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الموجّه ضد جماعات عرقية بعينها، والعنف الجنسي والجنساني، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الهادف إلى بث الرعب في أوساط السكان المدنيين، والهجمات التي تشنّ على المدارس والمستشفيات، وعلى أفراد بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي يرتكبها جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطنية. ويذكّر مجلس الأمن بأن هذه الأعمال يمكن أن ترقى إلى مرتبة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي

الإنساني. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن على أهمية العمل الجاري الذي تقوم به لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، ويتطلع إلى ما ستخلص إليه من نتائج وتوصيات، ويرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لمواصلة رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتقديم تقارير علنية عنها، سعيا لتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤).

”ويؤكد مجلس الأمن قلقه البالغ مما آل إليه انعدام الأمن الغذائي من حالة مأساوية في جنوب السودان والتي قد ترقى قريبا إلى درجة المجاعة نتيجة لتواصل النزاع واستهداف المدنيين، والتشريد، ويشدد على المسؤولية التي يتحملها جميع أطراف النزاع عن معاناة شعب جنوب السودان وضرورة كفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ويشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة تمويل العمليات الإنسانية في جنوب السودان، ويشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المساهمة بالأموال التي تشتد الحاجة إليها الآن لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح.

”ويدين مجلس الأمن جميع الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والمرافق المستخدمة للأنشطة الإنسانية، ويشيد بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها لما يبذلونه من جهود لتقديم الدعم للسكان بشكل عاجل ومنسَّق، ويهيب بجميع أطراف النزاع أن تتيح وتيسّر، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة ولمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية، وصول أفراد ومعدات ولوازم الإغاثة إلى جميع المحتاجين، بشكل كامل وآمن وخال من العوائق، وإيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، ولا سيما إلى المشردين داخليا وإلى اللاجئين.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن بالغ تقديره للإجراءات التي اتخذها الأفراد التابعون لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، لحماية عشرات الآلاف من المدنيين المعرضين لتهديد العنف البدني، ولتحقيق استقرار الحالة الأمنية.

”ويشيد مجلس الأمن بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تحظى بدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لما تؤديه من عمل دؤوب لإنشاء منبر للحوار السياسي والأمني، وإنشاء وتفعيل الآلية المعنية برصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق منه، وقيادة مفاوضات سياسية متعددة الأطراف لإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/15.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.